نعمت عبد اللطيف مشهور

ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، ١٩٨٨، ٢٣ص.

الملخص

يعتبر توفير الموارد المالية المناسبة كماً وكيفاً مشكلة تواجه الاقتصادات الآخذة في النمو. فهي، فضلاً عما تعانيه من صعوبة توفير هذه الموارد محلياً، وما تتحمله من مشاكل حالية ومُستقبلية لاعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية، فإن لمشكلة الأساسية التي تواجه هذه الاقتصادات تتمثل في إيجاد المصادر المنتظمة للموارد المالية اللازمة لتحقيق تنمية شاملة، مادياً وبشرياً، كماً ونوعاً. ويعرض هذا البحث للزكاة كمورد هام لتمويل التنمية نظراً إلى وفرة حصيلاتها وانخفاض نفقات جبايتها. كما يبين دور الزكاة في التمويل المباشر للتنمية من ناحية العرض، وذلك من خلال توفير الأدوات الإنتاجية وتمويل الاستثمارات، ومن ذلك تمويل رأس المال الإنتاجي ورأس المال الاجتماعي الثابت والصناعات الحربية، ومن خلال تمويل البحث العلمي. كما تسهم الزكاة في تمويل التنمية من ناحية الطلب بخلق سوق شديدة الاستيعاب. أما التمويل غير المباشر للتنمية، فيتم من خلال محاربة الزكاة للاكتناز، ومن خلال عمل مضاعف للزكاة.

مقدمة

إن البحث في مجال التنمية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها، ذلك أن القيام بعملية تنموية ناجحة يتطلب توفير الموارد المادية والبشرية المناسبة، كماً وكيفاً. وتحل مشكلة توفير الموارد المادية - وبخاصة في صورتها المالية - قدراً كبيراً من اهتمام القائمين على التنمية، نظراً إلى ندرتها في المجتمعات المقبلة على العملية التنموية، وذلك لأهميتها في بناء الهياكل الأساسية للإنتاج، فضلاً عن الحاجة إليها في تحسين بعض السمات النوعية للموارد البشرية. يمكن للاقتصاد الحصول على الموارد المالية للعملية الإنمائية، من موارد محلية، أو اللجوء إلى تكملة احتياجات من موارد خارجية، حكومية كانت أم فردية. إلا أن الدراسات الاقتصادية تؤكد ما يكتنف اللجوء إلى هذه الموارد الخارجية من مخاطر، قد تهدد مسيرة التنمية نفسها، وتعرق نجاحها، فترة زمنية بعد أخرى. أما توفير الموارد التمويلية محلياً، فقد يشوبه العديد من العقبات، خصوصاً في حالة المجتمعات شديدة الفقر، إلا أن إتباع سياسة مالية توفر تلك الموارد - تدريجياً - يكون لها مزاياها المعنوية، فضلاً عن المادية منها. وهو ما تحققه فريضة الزكاة في تحديدها لنسب، ونصاب الزكاة، إلى جانب أن الاقتناع بضرورة تحقيق التنمية، والإسهام الفعال في تمويلها، يجعل الفرد يتحمل طواعية عبء المشاركة الإيجابية في إنجاح العملية الإنمائية. ذلك أن العملية الإنمائية ليست إلا هجوماً إرادياً، ومنظماً على أسباب التخلف في المجتمع، يخطط له أفراد المجتمع، ويقومون بجميع مراحلها: من إعداد، وتنفيذ، ومراقبة، ومتابعة، تحقيقاً لمصلحتهم الجماعية، وتحقيقاً لمصلحة كل فرد يعيش في هذا المجتمع. وبذلك يتأكد أن تمويل التنمية داخلياً - في الجزء الأكبر منه - أو ما يعرف بإستراتيجية الاعتماد على

الذات Self – reliance strategy هو أفضل أساليب تمويل التنمية على الإطلاق، إن استطاع المجتمع أن يقوم به، ويوفره.

مفهوم التنمية في الإسلام

ولكن ما هي التنمية التي يسعى الإسلام إلى تحقيقها؟

{وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} [سورة الذاريات: ٥٦] إن غاية وجود الإنسان على الأرض، هي القيام بالعبادة الحقة للخالق سبحانه وتعالى، وتتمثل هذه العبادة في الامتثال لأوامره سبحانه، والانتهاج عن نواهيه. ولكن هل العبادة هنا هي إقامة الصلوات الخمس، أو التمسك بأركان الإسلام الخمس فحسب؟ على ما يكون لها من عميق الأثر في الإنسان نفسه، والمجتمع ككل. إن الامتثال لأوامر الخالق سبحانه يتطلب أداء الرسالة التي من أجلها استخلف الله عباده في الأرض: {ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون} [سورة الأعراف: ١٢٩] وعمل بني آدم المستخلفين هو إعمار الأرض لقوله سبحانه: {هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها} [سورة هود: ٦١] السين والتاء في قوله تعالى: {استعمركم} تفيد الطلب. والطلب المطلق من الله تعالى دليل على الوجوب [١]. والعمارة في أصل مادة العمر بالفتح وبالضم وبضممتين، معناها الحياة وأعمره المكان واستعمره فيه جعله يعمره [٢]. ومن هنا كانت عمارة الأرض فريضة دينية، من حيث إنها أمر إلهي واجب التنفيذ، على المستخلفين أن يتخذوا التدابير اللازمة لتحقيقه والقيام به على الوجه الأمثل. إلا أن الجهد الإنمائي في الإسلام لا يقتصر على إعمار الأرض، وما بها من مخلوقات سخرها الله لخدمة البشر، وإنما يمتد ليحقق أسس التوزيع العادل لهذا النمو المادي. ذلك أن العدل وإنصاف المظلوم وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأجر يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد والبركة مع العدل وهي تفقد مع الجور، والخراج المأخوذ من الجور تنقص به البلاد وتخرب [٣].

فالتنمية في الإسلام هي عمارة البلاد، من خلال تحقيق التقدم الاقتصادي وتوفير عدالة التوزيع. ويتمثل ذلك في الوصول بالمستويات الإنتاجية والتوزيعية إلى تحقيق مستوى الكفاية لكل فرد يضمه المجتمع الإسلامي - دون استثناء - ومن هنا فإن التنمية الحقة التي هي ليست مجرد إجراء نمو اقتصادي - بالمعنى المادي له - داخل إطار اجتماعي قائم، وإنما استبدال "حضارة بأخرى" [١]، هو أساس مفهوم التنمية في الإسلام.

[١] الإمام القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري)، الجامع لأحكام القرآن (القاهرة: دار الشعب، دون تاريخ)، ص ٣٢٨٤.

[٢] الفيروز آبادي (مجد الدين)، القاموس المحيط (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٣٢ هـ - ١٩١٣ م)، المجلد الثاني، ص ٩٥. فصل العين، باب الرء.

[٣] القاضي أبو يوسف بن يعقوب إبراهيم: كتاب الخراج، ضمن موسوعة الخراج (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، دون تاريخ)، ص ١١.

إن الزكاة هي الركن الأوسط للعقيدة الإسلامية، وتمتاز بأنها فريضة دينية ومالية معاً، يشمل أثرها المزكي نفسه، بما تتيحه له من التصديق على إيمانه من خلال بذلها كاملة، طواعية؛ كما يمتد أثرها إلى أفراد المجتمع الذي تجمع فيه. فيؤدي التطبيق الأمين لها، سواء في جانب المكلفين، أو في جانب المصارف، إلى انتقال المجتمع برمته إلى مصاف أكثر المجتمعات تقدماً وحضارة. وهو ما شهده التاريخ الاقتصادي لتحول بعض قبائل بدو تجوب الصحراء إلى دولة حضارية قوية، اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً.

الزكاة مورد هام لتمويل التنمية

تمارس فريضة الزكاة دورها الهام في تمويل التنمية حيث توفر مورداً مالياً ضخماً أو متجدداً سنة بعد أخرى، فهي فريضة منوطة بكل مال نامٍ مملوكاً ملكاً تاماً، لمسلمٍ حر، خالصاً من الدين، متى بلغ النصاب، وحال عليه الحول.

وفي شروط جباية الزكاة تأكيد وفرة حصيلتها، بل وتزايدها مع تقدم المجتمع، حيث:

١- تتمتع فريضة الزكاة بسعة وعائها، حيث ترتبط أساساً بالمال النامي، أيأ كانت صورته. ففي حين كانت الأموال المنطاة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أربعة أنواع فقط: الأنعام السائمة- والنقود من الذهب والفضة- الزروع والثمار- عروض التجارة- الكنوز، إلا أن هذا الوعاء اتسع ليشمل كل مال نام تحقيقاً أو تقديراً، بالفعل أو بالقوة. ذلك أن مبدأ دوران فريضة الزكاة مع النماء وجوباً، وعدمياً، يضم إلى الأموال التقليدية كل ما استحدث أو سيستحدث من أنواع الأموال واستثماراتها، ولو لم يكن جاء به نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [١]. وفي ذلك مسابرة لما يفرزه التقدم الاقتصادي من الأموال ذات النماء، أي الأموال الزكائية، وضمان لتزايد حصيلة الزكاة مع ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي. كذلك فإن مبدأ ربط الزكاة بالأموال النامية، فعلاً أو تقديراً، يؤدي إلى انتظام حصيلتها، ولو لم يحقق الاقتصاد أرباحاً تذكر، ذلك أنها تفرض على الرصيد النقدي، ولو لم يحقق ربحاً بسبب عدم استغلاله [٢].

١- لا يشترط للزكاة ما يشترط للعبادات الأخرى من بلوغ ورشد؛ فقد اتفق أعضاء مؤتمر البحوث الإسلامية على أن الزكاة تجب في أموال غير المكلفين، وأن ذلك هو ما اتفق مع النقول المأثورة عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين [٣].

وهو ما يؤكد قول المشرع سبحانه: {خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها} [سورة التوبة: ١٠٣] فهذا عموم لكل صغير وكبير، وعاقل ومجنون، لأنهم جميعاً محتاجون إلى الله تعالى وتزكيتهم إياهم [٤]. بل إن الزكاة لا تسقط بموت رب المال، وإنما تجب في المال نفسه، أو من التركة كلها، مقدمة على سائر الديون والالتزامات، لقوله صلى الله عليه وسلم: "فدين الله أحق بالقضاء" [٥]. كما تجب الزكاة في مال الجنين، من وقت التأكد أنه في بطن أمه. ولا يخفى ما لشمول المكلفين بالزكاة من أثر في وفرة حصيلتها، وتزايدها بتزايد المسلمين إن شاء الله.

[١] أبو زهرة (محمد)، الزكاة (كتاب المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، سنة ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م)، ص ١٨١.

- [٢] صقر (محمد أحمد)، الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومركزات في المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي (وزارة التعليم، جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، ط١، ص ٦٥.
- [٣] أبو زهرة: مرجع سابق، ص ١٤٨.
- [٤] ابن حزم: المحلى، ط ١ (القاهرة: المطبعة المنيرية، ١٣٤٨هـ)، المجلد الخامس، ص ١٩٩-٢٠٠.
- [٥] البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل)، صحيح البخاري بحاشية السندي (القاهرة: مكتبة زهران، دار إحياء الكتب العربية، دون تاريخ)، المجلد الأول، ص ٣٣٤.

- ١- إن تحديد نصاب للزكاة عند المستوى الذي لا يكفل سوى الحاجات الأساسية، يضمن انسياب حصيلة وفيرة من الزكاة، وتزايدها بانضمام أموال جديدة يتوافر لها النصاب، مع بداية العملية الإنمائية، وارتفاع المستوى الاقتصادي لأعداد متزايدة من أفراد المجتمع.
- ٢- إن تجدد فريضة الزكاة مع بداية كل حول هجري، ومع كل حصاد، يوفر للتنمية مورداً منتظماً يتجدد، ليس سنة بعد أخرى فحسب، وإنما خلال السنة الواحدة لاختلاف بداية السنة من مزكي إلى آخر. ويجنب ذلك العملية الإنمائية مخاطر نقص الموارد التمويلية، وخطورة استكمالها من الخارج، مما يعرقل نمو الاستثمارات القائمة، ويعوق قيام استثمارات جديدة، بل إنه يُضفي على الاقتصاد كله ثقة في الموارد التمويلية، تتأكد سنة بعد أخرى.
- ٣- إن مقدار الزكاة المفروض على الأموال الزكائية يتراوح بين العشر، ونصف العشر فيما سقت السماء والأنهار والعيون، وإن كان عشرياً، ونصف العشر فيما سقى بالسواقي أو النضح، وربع العشر في النقدين الذهب والفضة، وفي عروض التجارة على اختلافها. ويعتبر هذا المقدار مورداً هاماً لا يقل عن ٢.٥% من كل مال نام في المجتمع. ويتزايد هذا المورد بدهاءة مع نمو الاقتصاد، كما يتجدد سنوياً، فيجنب الاقتصاد الهزات الاقتصادية، ويحميه من مخاطر الدورات التجارية، إذ يتم تصحيح المتغيرات الاقتصادية باستمرار، دون الانتظار حتى تصل إلى وضع تراكمي يصعب معه علاجها.
- ٤- كذلك تتميز الزكاة بتخصيص مواردها، حيث قام الشارع سبحانه بتحديد مصارفها تحديداً شاملاً مانعاً. ويسهم هذا التخصيص Earmarking في زيادة الإيرادات العامة، لذا يطالب اقتصاديو الفكر الوضعي بتطبيقه في الدول النامية [١]. وفي ذلك تأكيد في الحفز على إخراج الزكاة كاملة، وتأكيد وفرة حصيلتها.
- ٥- يضيف إلى أهمية الزكاة كمورد لتمويل التنمية، صبغتها الإيمانية الأصيلة التي تدفع الأفراد إلى العمل على إخراج زكاته من كاملة غير منقوصة. كما يقطع الطريق على كل من تسول له نفسه اللجوء إلى التحايل للتهرب مما عليه من واجب الزكاة فتأتي حصيلتها كاملة دون أي تسريبات.

[١] Lewis, Arthur: Development Planning .London .George : 1966 p.128 & Unwin.

ومما يؤكد وفرة الزكاة كمورد لتمويل التنمية، انخفاض نفقات جبايتها، بحيث لا تزيد على الثمن، إذ أن للعاملين عليها سهماً من ثمانية حدده المشرع سبحانه وتعالى، فلا يزدون عليه [١]. وبذلك تخصص حصيلة الزكاة - دون استقطاع كبير - [٢] لتحقيق دورها في تمويل التنمية في المجتمع الإسلامي.

كيف تعمل الزكاة على تمويل التنمية

لقد جاءت الآية رقم ٦٠ من سورة التوبة بتحديد شامل جامع لمصارف الزكاة، وهو ما لم تشهده ظاهرة اقتصادية أخرى، فحددت بذلك الأوجه التي يتم من خلالها تمويل التنمية تمويلًا مباشرًا، فضلاً عن دورها في توفير التمويل غير المباشر؛ وهو ما سنعرض له تباعاً.

أ- تمويل الزكاة المباشر للتنمية

تركز المدارس الاقتصادية لتمويل التنمية إما على التمويل من جانب العرض Supply - Side Economies أو التمويل من جانب الطلب Demand - side economies وقد كان لكل من الاتجاهين ظروفه التاريخية الخاصة التي نشأت في ظلها نظريته، واستقى منها مبرراته؛ كما انتهت فترة كل اتجاه بانتهاؤ الظروف المنشئة له، ومعالجته الموقف الاقتصادي الذي تصدى لإصلاحه أو تبريره، وأدخلت عليه التعديلات التي تجعله ملائماً للمواقف الاقتصادية المتغيرة.

أما التشريع الإلهي للزكاة، فقد نزل من لدن حكيم عليم ليكون صالحاً في كل زمان ومكان، فلا ينتظر ظرفاً يعمل على مواجهتها، ولا مشاكل يجهد في حلها. ذلك أنه جعل من مصارف الزكاة المنافذ التي تمول العملية الإنمائية من جانب العرض والطلب على السواء.

من ناحية العرض

تعمل الزكاة على تمويل النواحي الإنتاجية للعملية الإنمائية عن طريق توفير الأدوات الإنتاجية وبناء الهياكل الأساسية، والتطوير العلمي للإنتاج كماً وكيفاً، وتمويل صناعات عسكرية واستراتيجية يكون لها شأنها في دفع العملية الإنمائية بقوة في الطريق الصحيح.

كما تسهم الزكاة من خلال مصارفها في توفير جو الثقة والأمان اللازم لبدء العملية الإنمائية والذي يعتبر من الشروط الأساسية لاستمرارها ونجاحها.

١- توفير الأدوات الإنتاجية وتمويل الاستثمارات

أ- تمويل رأس المال الإنتاجي

[١] وفقاً للإمام الشافعي. راجع القرضاوي (يوسف)، فقه الزكاة (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م)، ط ٥، المجلد الثاني، ص ١٠٥٢.

[٢] غني عن الذكر ما يخصص للعاملين بالجهاز الضريبي المتضخم من مبالغ كبيرة كرواتب وحوافر، فضلاً عما تتطلبه أجهزة إعداد وتنفيذ ومتابعة العملية الإنمائية من مبالغ ضخمة تستهلك جزءاً هاماً من ميزانية التنمية

فرضت الزكاة لتوفير كفاية أفراد المجتمع، ولا يكون ذلك ببضع لقيمات تسد جوعتهم، أو دربهات تقيل عثرتهم [١]، وإنما يكون ذلك بتوفير ما تحصل به الكفاية على الدوام [٢]، استدلالاً بحديث قبيصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحل المسألة إلا لأحد

ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش- أو قال سداد من عيش- ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه قد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش- أو قال سداداً من عيش- فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتاً" [١]. وما تحصل به الكفاية، ويسد به الحاجة ليس مجرد نقد يستعان به على سداد الحوائج الأصلية، وإنما توفير الأداة الإنتاجية التي يحسن استغلالها في التكسب، فقد فسر ذلك النووي بقوله: "قالوا: فإن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته، وآلات حرفته، قلت قيمة ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص... وقرب جماعة من أصحابنا ذلك بأن حددوا لكل مهنة ما يكفيها لتوفير أدواتها الإنتاجية كبائع البقل، وبائع الجواهر ومن كان تاجراً أو خبازاً أو عطاراً أو صرافاً أعطي بنسبة ذلك. ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاراً أو قصاباً، أو لمتله. وإن كان من أهل الضياع (المزارع) يعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام" [٢].

وبناء على هذا الرأي، يرى أحد فقهاءنا المعاصرين أن الدولة المسلمة تستطيع أن تنشئ من أموال الزكاة مصانع، وعقارات ومؤسسات تجارية، ونحوها. وتملكها للفقراء كلها، أو بعضها لتدر عليهم دخلاً يقوم بكفائتهم كاملة، ولا تجعل لهم الحق في بيعها، ونقل ملكيتها، لتظل شبه موقوفة عليهم [٣]. إلا أن الرأي عندنا هو تملك كل مستحق للزكاة نصيبه في هذه المنشآت في صورة أسهم (إسمية). وبذلك تؤدي الزكاة دورها في توفير الموارد الإنتاجية اللازمة لتنفيذ العملية الإنمائية، من خلال المصرف الأول الخاص بالفقراء والمساكين.

ب- تمويل رأس المال الاجتماعي الثابت

ويدعم هذا الرأي ما ذهب إليه الخلفاء الراشدون من إنفاق لسهم "في سبيل الله" ليس في إعداد الجيوش فحسب، وإنما في إقامة جميع المؤسسات والمنشآت الاستثمارية اللازمة لتقوية الأمة الإسلامية مثل حفر الترغ، والقنوات، وتشبيد الجسور والقناطر والمباني العامة [١]. وقد قال بذلك العديد من العلماء المتقدمين، ومنهم الفخر الرازي.

[١] القرضاوى (يوسف)، فقه الزكاة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٦٧.

[٢] وهو نص الشافعي رحمه الله، في المجموع للنووي، المجلد السادس، ص ١٩٣.

[٣] رواه مسلم في صحيحه.

[٢] النووي، المجموع، مرجع سابق، المجلد السادس، ص ١٩٣-١٩٥.

[٣] القرضاوى (يوسف)، فقه الزكاة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٦٧.

[١] عوض (محمد هاشم)، النمو العادل في الإسلام، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث: المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق، القاهرة، أبريل سنة ١٩٨٣، ص ٥.

كذلك ذكر أبو يوسف أن من أسهم الزكاة، سهم في إصلاح طرق المسلمين [٢]، وهو سهم ابن السبيل، الذي يسهم في توفير البنية الأساسية من خلال الطرق المعبدة، وشبكات المواصلات الضرورية لتسهيل مراحل العملية الإنمائية المختلفة.

ومن هنا يتضح لنا أن سهمي في سبيل الله، وابن السبيل يضيفان إلى توفير الموارد الإنتاجية في بناء الهياكل الأساسية - المعروفة برأس المال الاجتماعي الثابت - اللازمة لتهيئة المناخ العام للاستثمار، حيث إن القيام بإنشاء هذه المؤسسات والمرافق الحيوية الضرورية يسهم في تشجيع بدء واستمرار التنمية، من خلال الإسهام في تخفيض نفقات إقامة وتشغيل المشروعات الإنتاجية، وهو ما يعرف بالوفورات الخارجية External Economies.

ج- تمويل الصناعات الحربية

يضيف سهم "في سبيل الله" مصدراً جديداً للتمويل المباشر للزكاة، حيث إن الجهاد في سبيل الله، وما يتطلبه إعداد القوة لإرهاب العدو، من إنشاء صناعات حربية متعددة، والقيام باستثمارات في المجالات العسكرية، يعتبر أحد المحاور الرئيسية التي قد تسهم مباشرة في دفع العملية الإنمائية قدماً. وهو ما اعتمدت عليه بعض الاقتصادات الأوروبية والأمريكية في التغلب على فترات الكساد التي منبت بها ودفع العملية الإنمائية بغية تحقيق نهضتها الاقتصادية الحديثة.

د- تمويل تطوير العملية الإنمائية علمياً

إن العملية الإنمائية التي تقوم الزكاة بتمويلها ليست هي تلك التقليدية، المتوارثة عبر الأجيال، وإنما على المسلمين أن يرتفعوا بمستويات أدائهم من خلال بحثهم الدائب عن الأفضل دائماً، تقريباً إلى الله، وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" [١]. وتسهم الزكاة في تمويل الأبحاث العلمية اللازمة، والدراسات الضرورية، بتوفير التفرغ اللازم لأبناء المسلمين النجباء والمتفوقين [٢]، طالما أن فائدة علمهم ليست مقصورة عليهم، وإنما هي لمجموع الأمة. وعلى ذلك يعطي من سهم الفقراء والمساكين [٣] الطالب المتفرغ لعلم نافع، إذا ما تعذر عليه الجمع بين الكسب وطلب العلم، طالما كان فيما يحتاج إليه المسلمون لمصلحة دينهم ودنياهم. وأي فائدة أهم من إنجاح العملية التنموية التي هي - في الإسلام - ارتقاء المجتمع من الوجوه المادية والمعنوية كافة. كذلك فإن من أهم ما ينفق في سبيل الله - في زماننا هذا - النفقة على المدارس وغيرها من مراكز الأبحاث والتدريب، مما تقوم به المصلحة العامة [٤]، تحقيقاً للجهاد في سبيل الله فكرياً أو تربوياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً، فضلاً عن الجهاد العسكري.

٢- تهيئة المناخ الملائم للتنمية

إن دور الزكاة التمويلي لا يقتصر على تشجيع جانب العرض في العملية التنموية، وإنما تقوم بدور هام وخطير في تهيئة المناخ الذي يضمن استمرار هذا العرض، وعدم تحوله عن الاقتصاد الإسلامي، ويكون ذلك بتوفير الحماية للمجتمع ككل، وتوفير الثقة في الاقتصاد، وتشجيع الأفراد على خوض التجارب الاستثمارية المفيدة للمجتمع.

[٢] أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ٨١.

[١] للبيهقي في شعب الإيمان عن عائشة. حديث ضعيف. في السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير (دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، ط ١، المجلد الأول، ص ٢٨٤. حديث رقم ١٨٦١.

[٢] النووي، المجموع، مرجع سابق، المجلد السادس، ص ١٩٠-١٩١.

[٣] القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٦٠-٥٦١.

[٤] رضا (محمد رشيد)، تفسير القرآن الكريم المعروف بتفسير المنار، تعليق الشيخ محمد عبده (مصر: دار المنار، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م)، ط ٤، المجلد الأول، ص ٥٨٥-٥٨٧.

إن المقصود بسهم "في سبيل الله" هو الجهاد العسكري في سبيل الله اتفاقاً على المذاهب الأربعة [١]. وتؤدي حماية الثغور، والسهر على تأمين حدود الدولة الإسلامية من هجمات الأعداء وغاراتهم، إلى جعل المناخ الداخلي للدولة الإسلامية أكثر أمناً واستقراراً، لما يوفره من حماية للاستثمارات المحلية والمشاريع الاقتصادية المختلفة داخل الدولة الإسلامية، بل وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد الإسلامي، بشروط لا تجحفه، طالما أنه في موقف القوة. ولسهم "المؤلفة قلوبهم" دوره في تأمين استقرار الاقتصاد، وتوفير الأمن لما هو قائم من استثمارات، ومشاريع، وصناعات، وحمايته من شرور أعدائه ومكائدهم، حيث يرى فقهاؤنا المعاصرين أن جزءاً من مصرف هذا السهم في عصرنا، هو لكسب أنصار للإسلام، وكف شرهم عن دعوته ودولته [٢]. ويستمر لهذا السهم دوره الهام [٣]، حتى يومنا الحاضر، في مجال تأمين الاستقرار للمجتمع الإسلامي، وكل مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية، حيث نرى، في عصرنا الحديث، أن أقوى الدول هي التي تتألف الدول الصغيرة والشعوب المحدودة الطاقات، كما نرى في معونة الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا وبعض دول الشرق النامية. ومن الأدلة التي تؤكد استمرار هذا السهم ما قاله الإمام الطبري أن الله جعل في هذا السهم "معونة للدين، كما يعطى الذي يعطاه بالجهاد في سبيل الله إن النبي أعطى من أعطى من المؤلفة قلوبهم بعد أن فتح الله عليه الفتوح، وفشا السلام وعز أهله فلا حجة لمحتج بأن يقول: لا يتألف اليوم على الإسلام أحد، لامتناع أهله بكثرة العدد ممن أرادهم، وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من أعطى منهم في الحال التي وصفت [١]."

[١] الشافعي (محمد بن إدريس)، الأم، (القاهرة: دار الشعب، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م)، المجلد الثاني ص ٦٢. ابن الهمام (كمال الدين): شرح فتح القدير (ط القاهرة، مصر، سنة ١٣١٦هـ) ط ٢، المجلد الثاني، ص ٢٦٤. الدسوقي (محمد عرفة): حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، المطبعة الأزهرية، مصر، سنة ١٣٠٩هـ)، المجلد الأول، ص ٤٩٧. البهوتي (منصور بن يونس): كشف القناع، إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، المطبعة الأزهرية، مصر، سنة ١٣٠٩هـ، (مصر: مكتبة النصر الحديثة، دون تاريخ)، المجلد الثاني، ص ٤٩٧.

[٢] رضا، تفسير المنار، مرجع سابق، المجلد العاشر، ص ٥٧٤-٥٧٥. القرضاوي: مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٦٠٧.

[٣] وذلك على عكس ما ذهب إليه بعض الفقهاء من سقوط هذا السهم بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم. لمزيد من التفاصيل، راجع الطبري (جعفر بن جرير)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بتفسير الطبري (مصر: دار المعارف، دون تاريخ)، المجلد الرابع عشر، ص ٣١٤-٣١٦.

[١] المرجع نفسه، المجلد الرابع عشر، ص ٣١٦.

ويضيف سهم "الغارمين" إلى حالة الثقة التي توفرها الزكاة، والتي لا يوجد لها مثيل في أي اقتصاد آخر، فبدلاً من زيادة الفوائد على الديون التي يطالب أصحابها بتمديدتها لعجزهم عن سدادها نجد أن الزكاة تضمن للغارم في الكوارث التجارية وغير التجارية، حصوله على نصيبه من سهم الغارمين، طالما كان دينه في غير معصية. ولذا فهي تشجع جواً من الثقة والاطمئنان يشجع أصحاب رؤوس الأموال على بذلها - في صورة قروض حسنة - لمن يقدمون على إقامة المشروعات النافعة للأمة، اقتصادية كانت أم اجتماعية. فمن اقترض لتجارة أو صناعة أو فلاحاً وعجز عن سداد دينه - من غير إسراف أو شطط - فإن سهم الغارمين سوف يقضي عنه. فإذا كان الغارم ممن له أصول يستغلها، ويعتمد عليها في معاشه، فيركبه دينه، فيلجئه إلى بيعها، ويعلم أنه إذا باعها خرج عن حاله، فهذا يؤدي دينه [٢] من الزكاة، إذ تعتبر هذه الأدوات والآلات الإنتاجية من كفايته التي لا يجبر على تصفيتها سداداً لدينه. وبذلك تحفظ الزكاة عليه أصوله الإنتاجية، واستمراره كطاقة إنتاجية عاملة، تفيد الاقتصاد، وتخدم الجهود الإنمائية.

كذلك إذا كان اقتراض الغارم لإقامة إحدى المشروعات التي تعمل على تنمية رأس المال البشري كمؤسسة للأيتام، أو مستشفى لعلاج الفقراء، أو مسجداً لإقامة الصلاة، أو مدرسة لتعليم المسلمين [١]، فإن نص الشافعية يقرر أن يعطى من استدان من أجل إقامة هذه المشروعات، من مال الزكاة ما يسد به دينه وإن كان غنياً [٢].

وبذلك يضيف سهم الغارمين إلى تمويل الزكاة لتنمية موارد عديدة من خلال تشجيع الائتمان، وبذل القرض الحسن، حيث يعتبر هذا السهم أفضل ضمان للمقرض، في حالة إعسار المقرض. بل إن فقهاءنا المعاصرين يرون، أن من باب القياس الأولى والمقاصد العامة للإسلام في باب الزكاة، إنشاء صندوق خاص تعطى منه القروض الحسنة، الخالية من الربا لترد إلى بيت المال [٣]. وفي ذلك مصدر تمويلي هام لتنفيذ العملية الإنمائية بنجاح، بعيداً عن وطأة الفوائد ومضاعفاتها، التي تهدد مصير التنمية كلها، في الكثير من الأحيان.

٣- تنمية رأس المال البشري

كما تسهم الزكاة في تمويل الإمكانات المادية التي تعتمد عليها التنمية، فإنها تسهم في التمويل المباشر لتنمية رأس المال البشري، كما ونوعاً، الذي هو محرك وهدف العملية الإنمائية. تضمن الزكاة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع سواء أكان مزمكياً أو مستحقاً للزكاة. فهي تضمن توفير حاجات المسلم للحفاظ على دينه ونفسه وعقله ونسله وماله [٤]. ذلك أنها لا تؤخذ إلا من المال الذي تتوافر فيه شروط النصاب، الفاضل عن الحاجات الأصلية التي لا غنى عنها لمالكه، كالطعام والملبس والمسكن والمركب وآلات الحرفة [٥]، مما يكفل له أن يكون وحدة إنتاجية فاعلة في تحقيق التنمية.

[٢] الباجي (سليمان بن خلف)، المنتقى شرح الموطأ (مصر: مطبعة السعادة، سنة ١٣٣١هـ)، المجلد الثاني، ص ١٥٤.

[١] القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٦٣٠.

[٢] الإمام النووي، روضة الطالبين (دمشق: المكتب الإسلامي، دون تاريخ)، المجلد الثاني، ص ٣١٩.

[٣] القرضاوي، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٦٣٤.

[٤] رواه البخاري معلقاً. والإمام أحمد. الحديث رقم ١٧٥٥ من المسند. قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح.

[٥] الشاطبي (أبو إسحق)، الموافقات في أصول الشريعة (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، دون تاريخ)، المجلد الثاني، ص ٨.

كما تهدف الزكاة إلى توفير حاجات الكفاية لكل من مصارفها، على اختلاف هذه الكفاية للعام أو للعمر. بما يحول هذه المصارف من وحدات إنسانية تبحث عن حقوقها في الحياة الكريمة، إلى وحدات إنسانية مكتفية وقادرة بديلاً وعلمياً على التفريغ للإنتاج الذي تملك مقوماته النفسية والمادية، فتسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق أهداف المجتمع للرقى والتقدم.

كذلك كان لسهم "في الرقاب" الفضل في تحرير قوة عاملة لا تقتصر دائرة نشاطها الإنتاجي على مالكتها فحسب، فضلاً عن أن تحريرها يؤدي إلى تقجير إمكاناتها الابتكارية وطاقاتها الإنتاجية للإسهام بقصارى جهدها في الارتفاع بمستوى مجتمع المتقين الذي تدين لشريعته بحريتها.

وفي عصرنا الحاضر، يمكن لسهم "في سبيل الله" الإسهام في تحرير الشعوب الإسلامية اقتصادياً، حتى تستطيع أن تجني ثمار جهودها التنموية خالصة، دون من يسيطرون على مقدراتها ويحتكرون مواردها المادية وجهود أبنائها.

من ناحية الطلب

لقد كان الإسلام أول تشريع عمل على تمويل التنمية من جانب الطلب بنجاح، حيث أثبت أن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية يسرع بالتنمية، ولا يعطلها كما زعم معظم الاقتصاديين الغربيين. ذلك أن تشريع الزكاة لا يحقق العدالة الاقتصادية من خلال ضرائب تصاعدية يفرضها بقوة القانون والسلطان على الأغنياء، مما يقتل لديهم الحافز للإنتاج، ولزيادة دخولهم[١]، وإنما يتم ذلك من خلال فريضة دينية، يرى المسلمون في بذلها بركة ونماء لأموالهم.

ومن هنا فإن إعادة الزكاة لتوزيع الدخل، يكون له دوره الهام في خلق سوق واسعة شديدة الاستيعاب، فضلاً عن تحقيقه العدالة الاجتماعية، ذلك أن حصول الفئات التي تعجز عن توفير كفايتها لأسباب قهريّة - لا يدخل فيها الكسل أو التخاذل - على هذه الكفاية من أموال الأغنياء، يعني ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك إلى درجة كبيرة؛ وذلك نتيجة ارتفاع هذا الميل بشدة لدى بعض مصارف الزكاة كالفقراء والمساكين، بينما لا يؤدي قضاء فريضة الزكاة إلى تخفيض الميل للاستهلاك لدى الأغنياء، وذلك خصوصاً بالنسبة للسلع الأساسية أو الضروريات وكذلك الحاجيات، فتكون المحصلة النهائية هي اتساع السوق في الاقتصاد الإسلامي بطريقة مستمرة لانضمام فئات جديدة من الأفراد يملكون القوة الشرائية التي تدعم طلبهم على الضروريات فضلاً عن عدم خروج أي أفراد منها لإعسارهم أو تعرضهم لأزمات اقتصادية شخصية، مع عدم الانتقاص من الطلب الفعال للأغنياء، خصوصاً في دائرة الضروريات والحاجيات.

ويعتبر تمويل الزكاة من جانب الطلب، من أهم وسائل تحقيق التنمية، التي تلجأ إليها بعض الدول الغنية المتخمة، التي تعمل على التبرع بأموال من عندها للدول الفقيرة - ليس لوجه الله تعالى - ولكن لكي تخلق قوة شرائية لمنتجاتها، تحمي مستواها الاقتصادي من الركود والانهايار[١]. إلا أن تشريع

الزكاة لا يترك هذه السوق شديدة الاستيعاب لظروف بذل الأموال من قبل الأغنياء - دولاً أو أفراداً - وإنما يتم ذلك بطريقة دورية منتظمة تضمن للاقتصاد الإسلامي الاستقرار، وتقيه شر التقلبات الاقتصادية، التي أصبحت إحدى سمات الاقتصادات الوضعية الحديثة، متقدمة ومتخلفة.

ب- تمويل الزكاة غير المباشر للتنمية

تقوم الزكاة بتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية من خلال محاربتها الفعلية للاكتناز، ومن خلال عمل مضاعف الزكاة.

[١] عوض، النمو العادل في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢-١٣.

[١] الكفراوي (عوف)، سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المايل الحديث، دراسة مقارنة (الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٢م)، ص ٣٧٤.

١ - محاربة الاكتناز

إن الزكاة المفروضة على كل مال نام، بالغ للنصاب، حال عليه الحول، تهدد رأس المال بالنقصان سنة بعد أخرى، بل والتلاشي تماماً في فترة تقل عن أربعين سنة [١]. فعن النبي صلى الله عليه وسلم: "تجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة" [٢]. ومن هنا يصبح إخراج الزكاة حافزاً على استثمار الأموال، حتى يكون إخراجها من الأرباح لا من رأس المال، فضلاً عن التطلع للربح الحلال، بعد تطهير المال وتركيبته.

وتعالج الزكاة الأسباب النفسية والموضوعية التي تدفع بالأفراد إلى الاكتناز والإحجام عن المشاركة في النشاط الاقتصادي. ذلك أن تشريع الزكاة ضمان لكل من تعرض لفقد أحد مانعي الزكاة: القوة والغنى. فهي حق لمن أصابته ظروف شخصية من ضعف أو عجز أو شيخوخة، أفقدته القدرة على بلوغ حد الكفاية من عمله الخاص، سواء عجز عن توفير حاجاته الأساسية كلها أو بعضها، أو كان ذلك نتيجة فقره لتحصيل علم يحتاج إليه المسلمون. كما أنها حق لمن يواجه كارثة تجارية أو شخصية تذهب بماله.

و ضمان الزكاة حد الكفاية لمصارفها يخفض من الأسباب الموضوعية والنفسية لاكتناز الأموال إلى أقل مستوى لها، فضلاً عما تتعرض له هذه الأموال المكتنزة من تناقص قوتها الشرائية وتناقصها بإخراج الزكاة، مما يقلل من قيمتها كضمان فعلي لمواجهة الأسباب الموضوعية والنفسية لاكتناز الأموال. ولا يقتصر دور الزكاة - في هذا المجال - على معالجة قضية الاكتناز وحدها، وإنما تعالج قضية الموارد المترتبة Waiting Resources، لأنه كلما زاد انتظار هذه الموارد للفرص، قلت قوتها الشرائية من جهة، وقلت قدرتها على تعويض النقص الناشئ عن تأدية الزكاة من جهة أخرى، وهذا يؤدي إلى دفع الموارد المترتبة إلى الدائرة الاقتصادية ثانية، في مجال الإنتاج، بسرعة أكبر منها في حالة عدم وجود الزكاة.

[١] حيث تخرج الزكاة إلزاماً شطراً من المال سنوياً لا يقلعن جزءاً من أربعين جزءاً من ثروة الأمة كلها، وعدم تنمية رأس المال يعني اقتطاع نسبة ثابتة من وعاء متناقص سنة بعد أخرى.

[٢] الطبراني في الأوسط عن أنس. حديث صحيح. في السيوطي، الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٢٠. حديث رقم ٩٦.

٢- مضاعف الزكاة

إن دور الزكاة في تمويل التنمية لا يتوقف على الدفعة الأولى التي تمول مباشرة كافة أوجه العملية الإنمائية، وإنما تزيد مضاعف مضاعفة عن مقدار الإنفاق الأولي. وقد أصل الإسلام هذا المفهوم منذ ألف وأربعمائة سنة في قوله تعالى: ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله وسع عليم﴾ [سورة البقرة: ٢٦١]. حيث لا تقتصر هذه المضاعفة على ثواب الآخرة، وإنما تتحقق بصورة مادية في الحياة الدنيا، إذ تمتد الآثار المترتبة على الإنفاق الأولي للزكاة، وتتضاعف لتنتمي للاقتصاد كله، حتى يعم الخير، ويعود النفع على المنفق نفسه، لقوله تعالى: ﴿وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون﴾ [سورة البقرة: ٢٧٢].

ويمكن القول إن إخراج واجب الزكاة يترتب عليه زيادات مضاعفة في مستوى النشاط الاقتصادي بمعدلات سنوية تتراوح بين ٢٥%، و ٥% و ١% من قيمة الإخراج الأولي. وذلك وفقاً لمقادير الزكاة المقررة على مختلف أنواع الأموال.

ويؤكد من قوة المضاعف وفعاليتها قلة التسريبات منه حيث:

- يتكرر تيار الزكاة المنفق سنوياً، وبكميات تتجه إلى التزايد مع تزايد عدد أفراد المجتمع، وتزايد عدد من يصلون إلى النصاب المقرر نتيجة نمو المجتمع وتقدمه.

- إن المجتمع الإسلامي مجتمع وسط لا إسراف فيه ولا تبذير، كما أنه لا ممارسات ولا استثمارات محرمة شرعاً، ولذلك أبعد الأثر في الاستفادة الكاملة من كل الموارد المادية والبشرية المتاحة، وعدم إهدارها أو تسريبها من دورة تحقيق التنمية الشاملة.

- إن الأصل في فريضة الزكاة أنها محلية، تجبي من المكلفين في مكان لتتفق على المستحقين من أهل هذا المكان، عملاً بوصيته صلى الله عليه وسلم إلى معاذ حين بعثه إلى اليمن يدعو أهلها إلى الإسلام والصلاة قال: "إذا أفرأوا بذلك فقل لهم: إن الله فرض عليكم صدقة أموالكم، تؤخذ من أغنيائكم فترد في فقرائكم" [١]. وفي ذلك تأكيد لاعتناق الاقتصاد الإسلامي استراتيجية الاعتماد على الذات؛ وقد فسرها الإمام علي - كرم الله وجهه - بقوله: إن الله عز وجل فرض على الأغنياء في أموالهم ما يكفي الفقراء. فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا [٢] فبمنع الأغنياء. وحق على الله تبارك وتعالى أن يحاسبكم ويعذبهم [٣].

قال أبو عبيد: والعلماء اليوم مجمعون على هذه الآثار كلها، إن أهل كل بلد من البلدان، أو ماء من المياه، أحق بصدقته، ما دام فيهم من ذوي الحاجة واحد فما فوق ذلك، وإن أتى ذلك على جميع صدقتها، حتى يرجع الساعي ولا شيء معه منها [٤]. وبذل جاءت الأحاديث مفسرة.

خاتمة

إن التأكيد على إمكانية مورد الزكاة تحقيق التنمية الشاملة بنجاح، اجتماعياً واقتصادياً - أي إعمار البلاد - لا يأتي من فراغ. فقد أثبت التاريخ أن تطبيق شريعة الزكاة، كما أنزلها الله تعالى، وبينتها سنة رسوله الكريم، قولاً وفعلاً، تطبيقاً أميناً، ترتب عليه كفاية المجتمع وفضول أموال الزكاة بكاملها، لا يقبل أحد على الأخذ منها؛ كما حدث في عهد الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب. فقد حدث حجاج عن ابن جريح قال: أخبرني خالد أن عمرو بن شعيب أخبره: "أن معاذ بن جبل لم ينزل بالجند، إذ بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم قدم على عمر، فرده على ما كان عليه فبعث إليه معاذ بثلاث صدقة الناس، فأنكر ذلك عمر، وقال: لم أبعثك جابياً ولا أخذ جزية [١] ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على فقرائهم. قال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة، فتراجعا بمثل ذلك. فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها، فراجع عمر بمثل ما راجعه من قبل، قال معاذ: ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً [٢]. وذلك أبسط تفسير لتحقيق التنمية الشاملة، حيث يجد كل فرد كفايته، فلا يستحل لنفسه أخذ شيء من أموال الزكاة. وهذا هو الحال الطبيعي في مجتمع مسلم يطبق كل تعاليم الإسلام بأمانة. وقد يختلف الحال قليلاً في سنوات الكوارث التجارية، والمحن الاقتصادية - الراجعة لأسباب خارجية - كما حدث في عام الرمادة على عهد الخليفة الفاروق نفسه، فأخر جباية الزكاة إلى الخصب، ثم قضاها منهم بالاستيفاء في العام المقبل [٣].

أما ما نشاهده اليوم في العديد من الدول الإسلامية - للأسف - فهو بدء العملية الإنمائية من مستويات متردية، تزداد تردياً مع اعتناق الحلول الوضعية العاجزة مما قد يستوجب استنفار ولي الأمر للموارد الشرعية الأخرى [٤]، حتى تبدأ العملية الإنمائية خطواتها الأولى بالسرعة المطلوبة. إن يقيني الراسخ أن مورد الزكاة - إذا ما تم تطبيقه بأمانة - قادر أنه يكفي المسلمين موارد تحقيق التنمية الشاملة، بل وأن تكون النتائج المبهرة للتطبيق سبيل دعوة واقعية إلى الإسلام.

[١] أبو عبيد (القاسم بن سلام)، كتاب الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م)، ص ٧٠٩. جزء من الفقرة رقم ١٩٠٨.

[٢] من الجهد بفتح الجيم بمعنى الفقر والشدة.

[٣] أبو عبيد، الأموال، مرجع سابق، ص ٧٠٩، فقرة رقم ١٩١٠.

[٤] وهذا أمر لا يتصور أن يقع فيه خلاف.

[١] يعني جابياً للضرائب أو محصلاً للجزية، فإن هذه الأموال هي التي ترسل إلى الخليفة.

[٢] أبو عبيد، الأموال، مرجع سابق، ص ٧١٠، فقرة رقم ١٩١٢.

[٣] المرجع نفسه، ص ٧٠٥، فقرة رقم ١٨٩٧.

[٤] أهمها الصدقات على أنواعها، والقيام بالحقوق الإسلامية العديدة

مراجع البحث

القرآن الكريم

تفسير القرآن الكريم

- الطبري (جعفر بن جرير): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المعروف بتفسير الطبري، تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر - دار المعارف - مصر - دون تاريخ.
- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري): الجامع لأحكام القرآن - دار الشعب - القاهرة - دون تاريخ.
- رضا (محمد رشيد): تفسير القرآن الحكيم - المعروف بتفسير المنار، تعليق الشيخ محمد عبده - دار المنار - مصر - سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م - ط٤.

السنة وشرحها

- الباجي (سليمان خلف): المنتقى شرح الموطأ - مطبعة السعادة - مصر - سنة ١٣٣١هـ.
- البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل): صحيح البخاري بحاشية السندي - مكتبة زهران، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - دون تاريخ.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

فقه المذاهب الإسلامية الأربعة

- ابن الهمام (كمال الدين محمد بن عبد الواحد): شرح فتح القدير - ط القاهرة - مصير - سنة ١٣١٦هـ.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد): المحلى، تحقيق الأستاذ محمد شاكر - المطبعة المنيرية - القاهرة - سنة ١٣٤٧هـ - ط١.
- أبو عبيد (القاسم بن سلام): كتاب الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس - منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر - القاهرة - سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم): كتاب الخراج - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - دون تاريخ (ضمن موسوعة الخراج).
- البهوتي (منصور بن يونس): كشف القناع عن متن الإقناع - مكتبة النصر الحديثة - مصر - دون تاريخ.
- الدسوقي (أحمد عرفة): حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي - المطبعة الأزهرية المصرية - مصر - سنة ١٣٠٩هـ.
- الشاطبي (أبو إسحاق): الموافقات في أصول الشريعة - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - دون تاريخ.
- الشافعي (محمد بن إدريس): الأم - دار الشعب - القاهرة - سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- النووي (أبو زكريا محيي الدين بن شرف): المجموع شرح المهذب - المطبعة المنيرية - مصر - دون تاريخ.
- النووي: روضة الطالبين - المكتب الإسلامي - دمشق - دون تاريخ.

الفقه الإسلامي الحديث

- أبو زهرة (محمد): الزكاة - كتاب المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية - سنة ١٣٨٥ هـ -
١٩٦٥ م - القاهرة

- القرضاوي (يوسف): فقه الزكاة - مؤسسة الرسالة - بيروت - سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

دراسات في الاقتصاد الإسلامي

- عوض (محمد هاشم): النمو العادل في الإسلام - المؤتمر العلمي السنوي الثالث عن المنهج

الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق - القاهرة - ١٢/٩ أبريل سنة ١٩٨٣ م.

- الكفراوي (عوف): سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث، دراسة مقارنة -

مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - سنة ١٩٨٢ م.

المعاجم

- الفيروز آبادي (مجد الدين): القاموس المحيط - مطبعة السعادة - مصر - دون تاريخ.

المراجع الأجنبية

- the West”, Three Banks 22 & Cairncross, ed.: “Economic Development
.Review, Dec., 1957

١٩٦٦ ,Unwin & George :Lewis, Arthur: Development Planning: London -